



ناتجة عن سوء تقدير للمخاطر في السوق الأميركية.

وبينما تستمر الماكينة الإعلامية للنظام السعودي في تسويق أوهام "كفاءة الإدارة" ووعود التنويع الاقتصادي، تأتي إفصاحات هيئة الأوراق المالية الأميركية لتكشف زيف هذه الادعاءات.

إن تبخر هذه المبالغ الضخمة يثبت أن المال العام بات وقودا لمغامرات استثمارية متقلبة تفتقر لأدنى معايير الشفافية والتخطيط العلمي، حيث يدفع المواطن ثمن قرارات "المقامرة" السياسية والاقتصادية التي تُدار في الغرف المغلقة.

تراجع الاستثمارات بنسبة تقارب 77% عما كانت عليه قبل أربع سنوات، يضع الصندوق في موقف محرج أمام شعارات "التحول الكبير"، ويؤكد أن الفشل في الحفاظ على قيمة الأصول السيادية هو النتيجة المنطقية لربط الاقتصاد برؤى فردية بعيدة عن الواقع، مما يجعل "السيادي السعودي" مجرد أداة لاستنزاف الثروات في صفقات لم تحقق العوائد المرجوة منها للأجيال القادمة.